معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية في القانون العراقي والمصري

أ.م.د. ميثم نعمتي

الباحثة : دعاء سالم علوان الحميداوي

جامعة العلوم القضائية والخدمات الادارية – طهران

الملخص:

لقد حظيت الحكومة الإلكترونية باهتمام كبير في السنوات الأخيرة كطريقة لتحسين تقديم الخدمات العامة وزيادة شفافية العمليات الحكومية. ومع ذلك ، على الرغم من الفوائد المحتملة ، فإن تطبيق الحكومة الإلكترونية في العديد من البلدان ، بما في ذلك العراق ومصر ، يواجه العديد من التحديات وسنناقش العوائق التي تحول دون تطبيق الحكومة الإلكترونية في القانونين العراقي والمصري ، مع التركيز على الافتقار إلى البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمة ، ومقاومة التغيير من خلال الإجراءات البيروقراطية التقليدية والعوامل الثقافية ، وعدم كفاية الأطر واللوائح القانونية. تتمثل أهم العوائق التي تحول دون تبني الحكومة الإلكترونية في العراق ومصر في الافتقار إلى البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمة لدعم خدمات الحكومة الإلكترونية. حيث ان معدل انتشار الإنترنت في البلدين منخفض ، والفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية كبيرة حيث تخلق هذه الفجوة الرقمية حواجز أمام وصول المواطنين الذين يفتقرون إلى الموارد التكنولوجية اللازمة لاستخدام خدمات الحكومة الإلكترونية بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الافتقار إلى بنية تحتية موثوقة وآمنة مثل الإنترنت واسع النطاق والخوادم الآمنة يعيق تنفيذ خدمات الحكومة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: المعوقات، الحكومة الالكترونية، القانون العراقي والمصري).

Obstacles to the application of electronic government in Iraqi and Egyptian law

Prof. Dr. Maitham Nemati

Researcher: Doaa Salem Alwan Al Hamidawi

University of Judicial Sciences and Administrative Services – Tehran

Abstracts:

E-government has received a lot of attention in recent years as a way to improve the delivery of public services and increase the transparency of government operations. However, despite the potential benefits, the implementation of e-government in many countries, including Iraq and Egypt, faces many challenges and we will discuss the

barriers to the implementation of e-government in the Iraqi and Egyptian laws, with a focus on the lack of the necessary infrastructure and technology , Resistance to change through traditional bureaucratic procedures and cultural factors, and inadequate legal frameworks and regulations. The most important barriers to the adoption of e-government in Iraq and Egypt is the lack of infrastructure and technology to support e-government services. The Internet penetration rate in the two countries is low, and the digital divide between urban and rural areas is large. This digital divide creates barriers to access for citizens who lack the necessary technological resources to use e-government services effectively. In addition, the lack of reliable and secure infrastructure such as broadband internet and secure servers hinders the implementation of e-government services.

Keywords: obstacles, electronic government, Iraqi and Egyptian law).

المبحث الاول : المعوقات القانونية والادارية

من حفظ السجلات إلى خدمة العملاء، أحدثت الإدارة الإلكترونية ثورة في طريقة عمل الشركات. ومع ذلك ، فإن تنفيذ الحكومة الإلكترونية يأتي مع بعض التحديات ، بما في ذلك العقبات القانونية والإدارية. وسنوضح التحديات القانونية والإدارية للحكومة الإلكترونية وكيفية التغلب عليها.

تشمل الحواجز القانونية للحكومة الإلكترونية الامتثال لقوانين حماية البيانات والخصوصية. تحتاج الشركات إلى التأكد من أنها تجمع البيانات وتعالجها وتخزنها وفقًا لقوانين حماية البيانات. يمكن أن يؤدي عدم الامتثال للوائح حماية البيانات إلى عقوبات مالية شديدة والإضرار بسمعة الشركة. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على الشركات الامتثال لقوانين الخصوصية عند التعامل مع المعلومات الحساسة وتتطلب اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) من الشركات الحصول على موافقة من الأفراد قبل جمع البيانات الشخصية وحذف أي بيانات لم تعد مطلوبة.

١

يمكن أن تشمل الحواجز الإدارية للإدارة الإلكترونية مقاومة الموظف للتغيير ونقص التغيير في التدريب وقد يتردد الموظفون في تبني التكنولوجيا الجديدة ، خوفًا من أن تحل محل وظائفهم أو تجعلها أكثر صعوبة بالإضافة إلى ذلك ، قد يفتقر الموظفون إلى المهارات اللازمة لتشغيل النظام الجديد ، مما يؤدي إلى حدوث أخطاء وعدم كفاءة بالإضافة إلى ذلك ، تتطلب الحكومة الإلكترونية استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والبنية التحتية ، مما قد يمثل تحديًا للشركات الصغيرة ويتطلب التغلب على هذه الحواجز تنفيذ سياسات وإجراءات جديدة ، وتوفير التدريب والتعليم ، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة و يجب أن يكون لدى الشركات سياسات مطبقة لضمان الامتثال لقوانين حماية البيانات والخصوصية.

المطلب الاول : المعوقات القانونية .

الحكومة الإلكترونية هي استخدام التكنولوجيا الرقمية لتزويد المواطنين بالخدمات الحكومية. في حين أن مبادرات الحكومة الإلكترونية لديها القدرة على زيادة الكفاءة وخفض التكاليف وزيادة الشفافية ، لا يزال

هناك عدد من الحواجز القانونية التي يمكن أن تعيق تنفيذها وسنناقش في ثلاثة من هذه العوائق: عدم الاتساق في الإطار القانوني ، ومخاوف الخصوصية ، واللوائح المتعلقة بالتوثيق والتحقق.[٢]

المبادرات الحكومية. في بعض الحالات ، قد تكون القوانين واللوائح التي تحكم خدمات الحكومة الإلكترونية قديمة أو غير متسقة أو غير موجودة. يمكن أن يخلق هذا تحديات لممارسي الحكومة الإلكترونية ، الذين يجب عليهم التعامل مع السيناريوهات القانونية المعقدة لتنفيذ خدمات جديدة وقد يكون لدى السلطات القضائية المختلفة لوائح مختلفة بشأن جمع واستخدام البيانات الشخصية ، مما قد يحد من نطاق مبادرات الحكومة الإلكترونية. للتغلب على هذه العقبات ، يجب على الحكومات العمل على مواءمة أطرها القانونية ووضع قواعد واضحة ومتسقة لخدمات الحكومة الإلكترونية.

قد تحد مخاوف الخصوصية المتعلقة بجمع البيانات الشخصية وتخزينها من نطاق مبادرات الحكومة الإلكترونية. يشعر العديد من المواطنين بالقلق بشكل مفهوم بشأن أمن معلوماتهم

الشخصية ، لا سيما بالنظر إلى انتهاكات البيانات البارزة وحوادث الأمن السيبراني الأخرى. لمعالجة هذه القضايا ، يجب على الحكومات اتخاذ خطوات لحماية البيانات الشخصية وضمان حماية حقوق الخصوصية للمواطنين. يمكن أن يشمل ذلك تنفيذ تدابير قوية لحماية البيانات ، مثل التشفير والتخزين الآمن ، وتزويد المواطنين بمعلومات واضحة ومفهومة حول كيفية استخدام بياناتهم.[٣]

يمكن أن تشكل اللوائح المتعلقة بالمصادقة والتحقق من التوقيعات والوثائق الإلكترونية تحديات أمام تنفيذ خدمات الحكومة الإلكترونية. تخضع التوقيعات والمستندات الإلكترونية لمتطلبات قانونية صارمة في العديد من الولايات القضائية ، ويمكن أن تختلف هذه المتطلبات على نطاق واسع اعتمادًا على سياق وغرض التوقيع أو المستند. و قد تكون بعض التوقيعات الإلكترونية ملزمة قانونًا ، في حين أن البعض الآخر قد لا يكون كذلك. لضمان فعالية وقابلية إنفاذ خدمات الحكومة الإلكترونية ، يجب على الحكومات أن تسعى جاهدة لوضع قواعد واضحة ومتسقة للتوقيعات الإلكترونية والوثائق. قد يشمل ذلك إنشاء أطر قانونية جديدة أو تكييف الأطر القانونية الحالية لتلائم مبادرات الحكومة الإلكترونية.

يمكن لمبادرات الحكومة الإلكترونية أن تعود بفوائد هائلة على المواطنين والحكومات على حد سواء ، ولكن هناك العديد من العقبات التي يجب التغلب عليها من أجل تحقيق النجاح. تشمل هذه العوائق الافتقار إلى التوحيد القياسي في الأطر القانونية ، ومخاوف الخصوصية ، واللوائح المتعلقة بالتحقق من الهوية والتحقق منها. للتغلب على هذه التحديات ، يجب على الحكومات أن تسعى جاهدة لإنشاء إطار قانوني واضح ومتسق يمنح المواطنين الثقة في أمن وموثوقية خدمات الحكومة الإلكترونية.

نمت شعبية مبادرات الحكومة الإلكترونية في السنوات الأخيرة حيث تسعى الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى تبسيط عملياتها وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. ومع ذلك ، هناك عدد من العقبات القانونية التي يمكن أن تعرقل هذه الجهود وسندرس ثلاثة من أهم العوائق القانونية أمام الحكومة الإلكترونية: حماية البيانات الشخصية وحقوق الخصوصية ، والامتثال للوائح والقوانين

المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية والتوقيعات ، وإمكانية الوصول عبر الإنترنت ، وقضايا الفجوة الرقمية. من أهم المعوقات القانونية للحكومة الإلكترونية حماية البيانات الشخصية والحق في الخصوصية. غالبًا ما تتطلب مبادرات الحكومة الإلكترونية من المواطنين تقديم معلومات شخصية مثل الأسماء والعناوين وأرقام الضمان الاجتماعي من أجل الوصول إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. غالبًا ما يتم تخزين هذه المعلومات في قواعد البيانات التي تكون عرضة للقرصنة والتهديدات الإلكترونية الأخرى لحماية البيانات الشخصية للمواطنين وحقوق الخصوصية ، يجب على الحكومات تنفيذ تدابير أمنية قوية والامتثال لقوانين وأنظمة حماية البيانات ذات الصلة و تفرض لائحة حماية البيانات العامة (GDPR) الخاصة بالاتحاد الأوروبي متطلبات صارمة على جمع البيانات الشخصية وتخزينها ومعالجتها. قد يؤدي عدم الامتثال لهذه اللوائح إلى غرامات كبيرة وعقوبات قانونية. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على الحكومات التأكد من أن المواطنين يعرفون حقوقهم ولديهم القدرة على التحكم في كيفية استخدام بياناتهم الشخصية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ سياسة الخصوصية وتوفير معلومات واضحة وموجزة عن جمع البيانات واستخدامها.[٤]

هناك عقبة قانونية أخرى أمام الحكومة الإلكترونية وهي الحاجة إلى الامتثال للوائح والقوانين المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية والتوقيعات. غالبًا ما تتضمن مبادرات الحكومة الإلكترونية استخدام التوقيعات الإلكترونية ومعالجة المعاملات الإلكترونية ، والتي تخضع لمتطلبات وأنظمة قانونية مختلفة وسنت الولايات المتحدة قانون التوقيعات الإلكترونية في جميع أنحاء العالم وقانون التجارة الوطنية (ESIGN) ، والذي يوفر إطارًا قانونيًا لاستخدام التوقيعات الإلكترونية.

وبالمثل ، طبق الاتحاد الأوروبي لائحة خدمات الهوية والائتمان الإلكترونية (eIDAS) ، التي تضع إطارًا قانونيًا للمعاملات الإلكترونية والتوقيعات. للامتثال لهذه اللوائح والقوانين ، يجب على الحكومات التأكد من أن مبادرات الحكومة الإلكترونية الخاصة بها مصممة لتلبية المتطلبات القانونية اللازمة. قد يشمل ذلك استخدام برامج متخصصة وتنفيذ تدابير أمنية لضمان أصالة وسلامة المعاملات والتوقيعات الإلكترونية.

يمكن أن تشكل مشكلات الوصول عبر الإنترنت والفجوة الرقمية أيضًا عقبات قانونية أمام مبادرات الحكومة الإلكترونية. بينما يمكن للحكومة الإلكترونية تحسين الوصول إلى الخدمات الحكومية للعديد من المواطنين ، إلا أنها يمكن أن تخلق أيضًا تفاوتات لأولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الضرورية أو الاتصال بالإنترنت. لمعالجة هذه القضايا ، يجب على الحكومات التأكد من أن المبادرات الحكومية مصممة خصيصا. مفتوح لجميع المواطنين. يمكن أن يشمل ذلك توفير نقاط وصول عامة ، مثل المكتبات والمراكز المجتمعية ، حيث يمكن للمواطنين الوصول إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك ، قد تحتاج الحكومات إلى توفير التدريب والدعم للمواطنين الأقل إلمامًا بالتكنولوجيا لضمان قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.[٥]

و تمتلك مبادرات الحكومة الإلكترونية القدرة على التحسين كفاءة الحكومة وتقديم الخدمات ، لكنها لا تخلو من العقبات القانونية. يجب على الحكومات معالجة القضايا المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وحقوق الخصوصية ، والامتثال للوائح والقوانين المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية والتوقيعات ، وإمكانية الوصول عبر الإنترنت وقضايا الفجوة الرقمية من أجل ضمان نجاح مبادرات الحكومة الإلكترونية. من خلال تنفيذ تدابير أمنية قوية ، والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة ، وضمان أن مبادرات الحكومة الإلكترونية في متناول جميع المواطنين ، يمكن للحكومات التغلب على هذه الحواجز القانونية وتقديم خدمات أفضل لمواطنيها.

يمكن أن تشكل مشكلات الوصول عبر الإنترنت والفجوة الرقمية أيضًا عقبات قانونية أمام مبادرات الحكومة الإلكترونية. بينما يمكن للحكومة الإلكترونية تحسين الوصول إلى الخدمات الحكومية للعديد من المواطنين ، إلا أنها يمكن أن تخلق أيضًا تفاوتات لأولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الضرورية أو الاتصال بالإنترنت. لمعالجة هذه القضايا ، يجب على الحكومات التأكد من أن المبادرات الحكومية مصممة خصيصا. مفتوح لجميع المواطنين. يمكن أن يشمل ذلك توفير نقاط وصول عامة ، مثل المكتبات والمراكز المجتمعية ، حيث يمكن للمواطنين الوصول إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك ، قد تحتاج

الحكومات إلى توفير التدريب والدعم للمواطنين الأقل إلمامًا بالتكنولوجيا لضمان قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت..[٦]

تعتبر قضية أمن المعلومات من أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيقات الحكومة الإلكترونية ، لأن تطبيقات الإنترنت بها عدد كبير من المخاطر مثل الفيروسات والتسلل والتخريب وغيرها ، بحيث لا يثق بها المستخدمون ، لذلك تتردد في تقديم أي معلومات شخصية حتى يتم الوثوق بهذه المشاريع. يجب أن تتناسب الاستثمارات في قضايا أمن المعلومات مع حجم المشروع والمعلومات المقدمة من قبل المستفيدين. لذلك ، لا يمكن للمسؤولين عن إدارة مشاريع الحكومة الإلكترونية تجاهل القضايا الأمنية في جميع مراحل المشروع ، وخاصة في مرحلتي التصميم والتنفيذ..[٧]

ولتلافي هذه المشاكل نعتبر أنه من الضروري إنشاء وحدة إدارية مخصصة لمجال أمن المعلومات وسريتها في جميع وكالات ومرافق الحكومة الإلكترونية المهتمة بتوفير المعلومات الآمنة لجميع مراحل المشروع. المعلومات المادية والمنطقية لكل مرحلة من مراحل المشروع وتطبيق جميع الخطوات اللازمة ، في سياق هذه المعالجة ، من الضروري أيضًا الاهتمام بالنسخ الاحتياطية اليومية والأسبوعية والشهرية وضرورة وضع وسائط التخزين بعيدًا عن الأماكن الآمنة من مركز معلومات الدولة ، لن يتم الكشف عن أي معلومات شخصية دون موافقة الجهات المعنية ، أي المستفيدين والأفراد والإدارات الحكومية ، وأخيراً الحاجة إلى تنفيذ ندوات ودورات تدريبية مستمرة لجميع الموظفين للحفاظ على معلوماتهم حول المخاطر الأمنية حتى- حتى الآن وتواجه أي خطر. وكذلك أيضاً فأن من المعوقات القانونية التي تواجه الحكومة الالكترونية هي:-

١. التحقق من الهوية عبر الشبكات :- حيث يمثل غياب إطار عمل قانوني بالتحقق من الهوية عن بعد، عقبة تقف في طريق إتمام المعاملات عبر الشبكات.

٢. السداد الالكتروني :- تعتمد أنظمة الدفع الإلكترونية في البلدان المتقدمة بشكل أساسي على بطاقات الائتمان إلى حد ضئيل للغاية ، ولا تزال هناك مخاوف بشأن استخدام مدفوعات

بطاقات الائتمان من خلال الشبكات الحالية.. من أجل تطوير آلية للتغلب على هذين القصرين ، نرى أن القيد الأول (التحقق من الهوية عبر الشبكة) يمكن التعامل معه من خلال سن قوانين التوقيع الإلكتروني لحماية المعاملات الإلكترونية.

أما القيد الثاني وهو (المدفوعات الإلكترونية) فيمكن تجاوزه أيضًا من خلال تصميم إطار عمل بسيط بخيارات متعددة تسمح بتحديد طرق الدفع التي تناسب نمط حياة الأفراد وتلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم. يتنوع الأفراد ويشملون أقسام بطاقات الائتمان وبطاقة الخصم والمدفوعة مسبقًا والتحويلات.

المطلب الثاني : المعوقات الادارية .

نمت شعبيتها في السنوات الأخيرة بسبب قدرتها على زيادة الشفافية والكفاءة والمساءلة في الإدارة العامة. ومع ذلك ، فإن تنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية يواجه العديد من العقبات الإدارية التي يمكن أن تعيق نجاحها .

تعتبر البيروقراطية من أهم المعوقات الإدارية أمام تنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية. قد تكون البيروقراطية في الوكالات الحكومية ساحقة وتبطئ تنفيذ الحكومة الإلكترونية. غالبًا ما تتطلب عملية تنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية التنسيق بين الإدارات المتعددة ، الأمر الذي قد يستغرق وقتًا طويلاً بسبب الطبيعة البيروقراطية للهيئات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن تكون عملية شراء التكنولوجيا والمعدات معقدة حيث أن مستويات الموافقة المتعددة مطلوبة قبل المضي قدمًا في عملية الشراء. يمكن أن يؤدي هذا الروتين البيروقراطي إلى تأخير وزيادة التكاليف ، مما يعيق نجاح مبادرات الحكومة الإلكترونية.

التمويل والموارد المحدودة هي تحديات رئيسية في تطوير التكنولوجيا والبنية التحتية المطلوبة لمبادرات الحكومة الإلكترونية. تتطلب مبادرات الحكومة الإلكترونية استثمارات كبيرة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات والأجهزة. بالإضافة إلى ذلك ، يعد تدريب موظفي الحكومة على استخدام التكنولوجيا أمرًا بالغ الأهمية للتنفيذ الناجح للحكومة الإلكترونية.

ومع ذلك ، تواجه العديد من الحكومات قيود الميزانية التي تحد من قدرتها على الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة للحكومة الإلكترونية. يؤدي نقص التمويل إلى تكنولوجيا دون المستوى المطلوب ، مما قد يحد من فعالية خدمات الحكومة الإلكترونية .[٨]

حيث إن من أهم المعوقات الإدارية التي تواجه الحكومة الالكترونية هي:-

أولاً :- غموض المفهوم

يظل العديد من القادة التنفيذيين يجهلون موضوع الحكومة الإلكترونية ، والبعض الآخر لا يعرف حتى المصطلح. لذلك فإن الأمر يحتاج إلى توضيح المفاهيم وتوفير قاعدة معرفية لجميع الإدارات ، ومن خلال نشر المفاهيم سيكون لكل قسم رؤيته الخاصة لهذا المشروع مما يؤدي إلى وجود رؤيته الخاصة. وبسبب تنوع الرؤى المختلفة للإدارات المختلفة واختلاف وجهات نظرها ، تظهر مرحلة أخرى وهي مرحلة توحيد الرؤى المختلفة للأقسام المختلفة. تستند هذه الرؤية إلى استراتيجيات وسياسات واضحة ، تليها أهداف وغايات..[٩]

واصبحت أنظمة الإدارة الإلكترونية سمة مشتركة في مكان العمل اليوم ، وقد غيرت تمامًا طريقة تخزين المعلومات والوصول إليها ومشاركتهاوعلى الرغم من أن هذه الأنظمة لها الكثير من الفوائد ، إلا أنها قد تؤدي أيضًا إلى الغموض في سير عمل الإدارات ، مما قد يؤدي إلى الارتباك وعدم الكفاءة و سوف نستكشف تأثير أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأقسام وسير العمل ، وكيف يمكن للإدارات التكيف مع الأنظمة الجديدة لتعظيم فوائدها.

ويمكن لأنظمة الإدارة الإلكترونية إدخال الغموض في سير عمل الأقسام عن طريق تغيير طريقة تخزين المعلومات والوصول إليها. في الماضي ، كانت الأقسام تعتمد على الأنظمة الورقية ، والتي كانت واضحة نسبيًا وسهلة الفهم. ومع ذلك ، يمكن أن تكون أنظمة الإدارة الإلكترونية أكثر تعقيدًا ، مع مجموعة متنوعة من البرامج وقواعد البيانات المختلفة التي يجب تصفحها. يمكن أن يؤدي هذا إلى الارتباك وعدم الكفاءة ، حيث يكافح الموظفون للعثور على المعلومات التي يحتاجون إليها

أو فهم كيفية استخدام النظام. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للأنظمة الإلكترونية أن تزيد من صعوبة تتبع التغييرات في المستندات أو التأكد من أن الجميع يعمل بأحدث المعلومات.

ويجب على الإدارات التكيف مع أنظمة الإدارة الإلكترونية الجديدة من خلال إنشاء قنوات اتصال وإجراءات واضحة للوصول وتبادل المعلومات. يمكن أن يتضمن ذلك إنشاء قاعدة بيانات مركزية حيث يتم تخزين جميع المعلومات ، بالإضافة إلى وضع إرشادات واضحة لكيفية الوصول إلى المعلومات ومشاركتها. قد يشمل أيضًا توفير التدريب والدعم للموظفين حتى يفهموا كيفية استخدام النظام بشكل فعال. يعد الاتصال الفعال مكونًا رئيسيًا لأنظمة الإدارة الإلكترونية الناجحة ، ويجب أن تعمل الإدارات لضمان وجود الجميع في نفس الصفحة وفهم كيفية استخدام النظام و يمكن أن يكون تأثير أنظمة الإدارة الإلكترونية على سير عمل الإدارات إيجابيًا ، حيث يمكنها زيادة الكفاءة والتعاون ، ولكنها قد تتطلب أيضًا تدريبًا ودعمًا مستمرين حتى تكون فعالة. عند تنفيذها بشكل صحيح ، يمكن للأنظمة الإلكترونية أن تسمح للأقسام بمشاركة المعلومات بشكل أسرع وأسهل ، والتعاون في المشاريع ، وأتمتة مهام معينة. ومع ذلك ، لا يمكن تحقيق هذه الفوائد إلا إذا حصل الموظفون على التدريب والدعم اللازمين لاستخدام النظام بشكل فعال. بدون الدعم المستمر ، يمكن أن تصبح الأنظمة الإلكترونية قديمة أو غير مستغلة بشكل كافٍ ، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة والإنتاجية.

أصبحت أنظمة الإدارة الإلكترونية جزءًا أساسيًا من أماكن العمل الحديثة ، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على سير عمل الإدارات. في حين أن هذه الأنظمة يمكن أن تسبب الغموض والارتباك ، يمكن للأقسام التكيف من خلال إنشاء قنوات اتصال واضحة وتوفير التدريب والدعم المستمر. باستخدام النهج الصحيح ، يمكن لأنظمة الإدارة الإلكترونية زيادة الكفاءة والتعاون ، مما يؤدي إلى مكان عمل أكثر إنتاجية.

ثانياً :- مقاومة التغيير

يجلب إنشاء مثل هذا المشروع (مشروع الحكومة الإلكترونية) الكثير من التغييرات داخل الدائرة ، حيث يتطلب إعادة توزيع المهام والصلاحيات ، الأمر الذي يتطلب تغييرات في القيادة

التنفيذية والوظائف والكوادر والتخصصات الجديدة التي تتطلبها الحكومة الإلكترونية. المشروع ، لذلك ستكون هناك مقاومة للتغيير. سيتم توسيع هذا التغيير ليشمل جميع أركان المنظمة بحيث تظهر مقاومة التغيير ويمكن إعادتها إلى وضعها الطبيعي من خلال التغييرات التدريجية في الهيكل الثقافي للإدارة والإدخال التدريجي للتغييرات المحلية دون التسبب في ضرر كبير لمصالح العمال. لتلبية المتطلبات الإدارية للحكومة الإلكترونية..[١٠]

ومع ذلك ، وعلى الرغم من ذلك ، يمكننا التغلب على (الغموض المفاهيمي ومقاومة التغيير) من خلال تنظيم ندوات ومؤتمرات ، وعقد دورات تدريبية ، وبناء قدرات الناس على استيعاب أفكار الحكومة الإلكترونية ، ونشر هذه الفكرة (إدارة التغيير ، بدلاً من تغيير الإدارة) ، مع الأخذ في الاعتبار أن عملية الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية ليست عملية لمرة واحدة ، بل هي عملية تحتاج إلى تنفيذها وفقًا لمرحلة البحث وخطة النظام التي تضعها الدولة.

يمكن أن تأتي مقاومة التغيير في الحكومة الإلكترونية من الموظفين الذين يخشون فقدان الوظائف أو نقص التدريب على التقنيات الجديدة. يعمل العديد من الموظفين في القطاع العام منذ عقود في العمليات البيروقراطية التقليدية. قد يؤدي إدخال الحكومة الإلكترونية إلى تعطيل هذه العمليات ويؤدي إلى تغييرات في مسؤوليات الوظيفة. يمكن أن يخلق هذا إحساسًا بعدم الأمان بين الموظفين الذين يشعرون أن وظائفهم في خطر. بالإضافة إلى ذلك ، قد لا يشعر الموظفون بأنهم مجهزون بما يكفي للتعاملِ مع التقنيات الجديدة ، والتي يمكن أن تزيد من تفاقم مقاومتهم للتغيير.

وقد تكون مقاومة المواطنين للتغيير في الحكومة الإلكترونية بسبب مخاوف بشأن الخصوصية أو الأمن أو عدم الوصول إلى التكنولوجيا . قد يشعر المواطنون أن معلوماتهم الشخصية معرضة لخطر الاختراق من خلال استخدام التكنولوجيا. قد يقلقون أيضًا بشأن قدرة الحكومة على الحفاظ على أمان معلوماتهم من القرصنة أو الأنشطة الضارة الأخرى. علاوة على ذلك ، قد يشعر المواطنون الذين يفتقرون إلى الوصول إلى التكنولوجيا ، مثل كبار السن أو أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية ، أن سياسات الحكومة الإلكترونية لا تلبي احتياجاتهم.

ويمكن أيضًا أن تُعزى مقاومة التغيير في الحكومة الإلكترونية إلى قلة الوعي والتثقيف بين المواطنين والموظفين. قد لا يفهم الكثير من الناس فوائد الحكومة الإلكترونية أو كيف تعمل. قد يفتقرون إلى المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا أو قد يترددون في تعلم مهارات جديدة. يمكن أن يؤدي هذا النقص في الوعي والتعليم إلى مقاومة عامة للتغيير وقد يعيق تنفيذ سياسات الحكومة الإلكترونية.

و يمكن أن تأتي مقاومة التغيير في الحكومة الإلكترونية من الموظفين والمواطنين. قد تنبع مقاومة الموظف من الخوف من فقدان الوظيفة أو نقص التدريب على التقنيات الجديدة ، في حين أن مقاومة المواطنين قد تكون بسبب مخاوف بشأن الخصوصية أو الأمن أو عدم الوصول إلى التكنولوجيا. من المهم للحكومات معالجة هذه المخاوف وتوفير التعليم والتدريب للموظفين والمواطنين للتخفيف من مقاومتهم للتغيير. يمكن أن يؤدي التنفيذ الناجح لسياسات الحكومة الإلكترونية إلى تحسين الكفاءة والشفافية في العمليات الحكومية[١١].

المبحث الثاني :المعوقات المالية والامنية

أدى ظهور التكنولوجيا الرقمية إلى تغيير الطريقة التي نعيش ونعمل ونتفاعل بها. أدركت الحكومات في جميع أنحاء العالم إمكانات الأدوات الرقمية لتحسين تقديم الخدمات العامة وزيادة الشفافية وتعزيز مشاركة المواطنين. ومع ذلك ، فإن تبني الحكومة الإلكترونية يمثل أيضًا تحديات مالية وأمنية كبيرة و نستكشف العوائق المالية والأمنية للحكومة الإلكترونية ونناقش استراتيجيات التغلب عليها.

يعد تطوير وصيانة البنية التحتية الرقمية عائقًا ماليًا رئيسيًا أمام الحكومة الإلكترونية. تحتاج الحكومات إلى الاستثمار في الأجهزة والبرامج والبنية التحتية للشبكات لدعم الخدمات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك ، يحتاجون إلى تخصيص الموارد لتدريب الأفراد على استخدام الأدوات الرقمية بفعالية. يمكن أن يكون تطوير البنية التحتية الرقمية وصيانتها مكلفًا ، خاصة بالنسبة للحكومات ذات الموارد المحدودة. بالإضافة إلى ذلك ، تخلق تكاليف التكنولوجيا المرتفعة فجوة رقمية تحد من الوصول إلى خدمات الحكومة الإلكترونية. يُترك المواطنون الذين لا يحصلون على الخدمات

الرقمية في الخلف ، مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة. لذلك ، تحتاج الحكومات إلى إيجاد طرق لتوفير وصول ميسور للخدمات الرقمية لضمان استفادة جميع المواطنين من الحكومة الإلكترونية.[١٢]

الأمن هو عقبة رئيسية أخرى للحكومة الإلكترونية. تحتفظ الحكومات بمعلومات حساسة مثل البيانات الشخصية والسجلات المالية ، مما يجعلها أهدافًا رئيسية للهجمات الإلكترونية. يمكن للقراصنة سرقة المعلومات الشخصية وتعطيل الخدمة وإحداث أضرار مالية كبيرة. لذلك ، تحتاج الحكومات إلى الاستثمار في تدابير قوية للأمن السيبراني لحماية بنيتها التحتية الرقمية من الهجمات الإلكترونية.[١٣]

المطلب الاول : المعوقات المالية .

ومع ذلك ، غالبًا ما تعيق الحواجز المالية تطوير وتنفيذ هذه المبادرات. وسنوضح ثلاثة عوائق مالية رئيسية أمام الحكومة الإلكترونية: التمويل المحدود ، وتكاليف البنية التحتية التقنية ، والصيانة والتحديثات المستمرة لأنظمة الحكومة الإلكترونية.[١٤]

التمويل المحدود يمكن أن يحد من تطوير وتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية. تواجه العديد من الحكومات قيودًا في الميزانية ، مما قد يحد من حجم الأموال التي تخصصها لتطوير الحكومة الإلكترونية. نتيجة لذلك ، قد لا يتمكنون من الاستثمار في البنية التحتية الضرورية أو البرامج أو الموارد البشرية اللازمة لبناء أنظمة الحكومة الإلكترونية وصيانتها. يمكن أن يؤدي هذا إلى وظائف محدودة ، وتنفيذ بطيء ، وتجربة مستخدم سيئة بشكل عام للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك ، قد يمنع التمويل المحدود الحكومات من متابعة مبادرات الحكومة الإلكترونية بشكل كامل ، مما قد يؤدي إلى تفاقم الفجوة الرقمية بين أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية والذين لا يستطيعون ذلك.[١٥]

يمكن أن تكون تكلفة البنية التحتية التقنية ، بما في ذلك الأجهزة والبرمجيات ، عائقًا ماليًا رئيسيًا أمام الحكومة الإلكترونية. يتطلب تطوير وتنفيذ نظام الحكومة الإلكترونية استثمارات كبيرة في

البنية التحتية التقنية مثل الخوادم وأجهزة التوجيه والأجهزة الأخرى. أيضًا ، قد تكون البرامج المطلوبة لإنشاء النظام وصيانته باهظة الثمن. يمكن أن تكون تكاليف البنية التحتية للتكنولوجيا مرتفعة بشكل خاص في البلدان النامية حيث يكون الوصول إلى التكنولوجيا محدودًا وتكلفة استيراد التكنولوجيا يمكن أن تكون باهظة. نتيجة لذلك ، قد لا تتمكن العديد من الحكومات من تحمل تكاليف البنية التحتية اللازمة لبناء وصيانة أنظمة الحكومة الإلكترونية ، مما قد يحد من قدرتها على تقديم خدمات مناسبة للمواطنين.

قد تتطلب الصيانة والتحديث المستمر لأنظمة الحكومة الإلكترونية موارد مالية كبيرة. تتطلب أنظمة الحكومة الإلكترونية صيانة وتحديثًا مستمرين لضمان استمرار عملها وحالتها المحدثة. قد يشمل ذلك تحديثات البرامج وصيانة الخادم وترقيات الأمان. يمكن أن تكون هذه التكاليف المستمرة كبيرة ، وقد لا تضع الحكومات الميزانية المناسبة لها. ونتيجة لذلك ، يمكن أن تصبح أنظمة الحكومة الإلكترونية قديمة أو عرضة للانتهاكات الأمنية ، مما قد يعرض خصوصية بيانات المواطنين وأمنها للخطر. يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الصيانة والتحديثات المناسبة أيضًا إلى حدوث خلل فني ، مما يؤدي إلى تجربة مستخدم سيئة للمواطنين.[١٦]

يمكن أن تكون الحواجز المالية عائقًا رئيسيًا أمام تطوير وتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية. إن محدودية التمويل ، وتكلفة البنية التحتية التقنية ، والصيانة والتحديث المستمر لأنظمة الحكومة الإلكترونية ، كلها عوامل تعيق قدرة الحكومة على خدمة مواطنيها بالشكل المناسب. يجب على الحكومات إدراك هذه التحديات ووضع الميزانية وفقًا لذلك لضمان قدرتها على تقديم خدمات حكومية إلكترونية تتسم بالكفاءة والفعالية لصالح جميع المواطنين.

العقبة المالية الأولى أمام تنفيذ الإدارة الإلكترونية هي تكلفة الأجهزة والبرامج المطلوبة لدعم النظام. تتطلب الإدارة الإلكترونية بنية تحتية واسعة النطاق ، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والخوادم والبرامج. قد يكون شراء هذه البنية التحتية وتثبيتها مكلفًا ، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ذات الميزانيات المحدودة. بالإضافة إلى ذلك ، تحتاج المؤسسات إلى التأكد من أن البنية التحتية متوافقة مع أنظمتها الحالية لتجنب مشكلات التوافق التي قد تؤدي إلى تكاليف إضافية. للتغلب

على هذه العقبة ، يمكن للمؤسسات التفكير في استئجار الأجهزة والبرامج بدلاً من شرائها مباشرة. تسمح عقود الإيجار للمؤسسات بتوزيع تكلفة البنية التحتية على فترة زمنية أطول ، مما يقلل العبء المالي الأولي. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للمؤسسات اختيار نظام قائم على السحابة يلغي الحاجة إلى الأجهزة والبرامج في مكان العمل.

هناك عائق مالي آخر أمام تنفيذ الإدارة الإلكترونية هو تكلفة تدريب الموظفين على استخدام النظام الجديد بشكل فعال. غالبًا ما تكون أنظمة الإدارة الإلكترونية معقدة وتتطلب مهارات متخصصة للعمل. تحتاج المنظمات إلى الاستثمار في برامج التدريب للتأكد من أن الموظفين يمكنهم استخدام النظام بفعالية. يمكن أن تكون برامج التدريب مكلفة ، خاصة إذا كان لدى المنظمة عدد كبير من الموظفين.[١٧]

تتمثل إحدى طرق التغلب على هذا الحاجز في تطوير برنامج تدريبي شامل يتضمن تدريبًا أوليًا ودعمًا مستمرًا. يجب أن يغطي التدريب الأولي أساسيات استخدام النظام ، بينما يجب أن يوفر الدعم المستمر للموظفين المساعدة التي يحتاجونها لاستخدام النظام بشكل فعال. يمكن للمنظمات أيضًا التفكير في استخدام موارد التدريب عبر الإنترنت ، والتي تعد أكثر فعالية من حيث التكلفة من التدريب التقليدي وجهًا لوجه.

العقبة المالية الثالثة أمام تنفيذ الإدارة الإلكترونية هي صيانة النظام والتحديثات المستمرة. الصيانة المتكررة مطلوبة من أجل حسن سير أنظمة الإدارة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك ، تحتاج الأنظمة إلى التحديث لمواكبة متطلبات التكنولوجيا والأمن المتغيرة. يمكن أن تتراكم هذه التكاليف المستمرة بمرور الوقت ، خاصة في المؤسسات ذات الميزانيات المحدودة.

للتغلب على هذه العقبة ، يمكن للمؤسسات التفكير في الاستعانة بمصادر خارجية للصيانة والتحديثات لمقدمي الخدمات الخارجيين. تعد الاستعانة بمصادر خارجية أكثر فعالية من حيث التكلفة من الحفاظ على قسم تكنولوجيا المعلومات داخليًا ، خاصة للمؤسسات الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الاستعانة بمصادر خارجية تمكن المؤسسات من الاستفادة من خبرة مقدمي الخدمات المحترفين ، مما يقلل من مخاطر تعطل النظام وغيرها من المشكلات.[١٨]

يمكن أن تكون العوائق المالية أمام تنفيذ الحكومة الإلكترونية كبيرة ، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ذات الميزانيات المحدودة. ومع ذلك ، من خلال التخطيط الدقيق والاستثمار الاستراتيجي ، يمكن للمنظمات التغلب على هذه الحواجز وجني فوائد الحكومة الإلكترونية. من خلال تأجير الأجهزة والبرامج ، وتطوير برامج التدريب الشاملة ، والاستعانة بمصادر خارجية للصيانة والتحديثات ، يمكن للمؤسسات تقليل العبء المالي للإدارة الإلكترونية وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والإنتاجية.

تتطلب مشاريع الحكومة الإلكترونية أموالاً كبيرة للتخطيط والاستثمار وتنسيق المشاريع وإنشاء البنية التحتية وتطوير وإدارة نظم المعلومات ، وتحتاج الحكومة بشكل متزايد إلى هذه الأموال لتوفير مشاريع حكومية إلكترونية جيدة التصميم. غالبًا ما تدفع هذه الموارد البلدان إلى التركيز على أولوياتها عند التخطيط لمشروع الحكومة الإلكترونية. يتم تجاهل مشاريع الحكومة الإلكترونية التي لها أهداف تنموية أخرى لا تقل أهمية من حيث التأثير على المجتمع في تلك المشاريع التي تهدف في المقام الأول إلى خفض التكاليف.[١٩]

بالإضافة إلى ذلك ، تعتبر مشاريع الحكومة الإلكترونية من المشاريع التي تتطلب الاستثمار ، والتي قد تستمر لفترة طويلة قد تصل إلى عقود أو أكثر ، وتتطلب رسومًا وتكاليف طوال هذه السنوات ، وتكاليف رأس المال والتشغيل ضرورية ، وأكثرها من المهم ألا تكون عوائد مثل هذا المشروع مباشرة وملموسة ، فقد تكون عوائده غير مباشرة وغير ملموسة ، ويختلف تطوير العمل وفقًا للجدولين الزمنيين لتنفيذ العمل ، حيث إنها عمليات تنطوي على تغيير وعالي أنماط قوة الخلق والتنمية. لذلك من الجدير بالذكر أن هناك تغييرًا كبيرًا قد لا يكون متوافقًا مع طرق الموازنة التقليدية لأنه عام ، وقد يشمل التخطيط ، وهو موضوع المحاسبة والرقابة.[٢٠]

تعتمد مشاريع الحكومة الإلكترونية على ثقة الحكومة في المشروع وبالتالي توافر الموارد المالية لتمويله ، ولكن اعتمادًا على أولويات الحكومة وتقييمها للمشروع على أساس التكاليف والفوائد التي يمكن للحكومة الإلكترونية تحملها ، أو نتيجة لذلك ، قد يتعارض ذلك مع الميزانية الوطنية العامة والأساس الذي يتم تقديرها على أساسه. المسألة الفنية هنا هي كيفية التعامل مع ما

هو النفقات الرأسمالية أو النفقات التشغيلية الجارية ، وترابط هذه المسألة مع موضوع آخر ، وهو الإطار الزمني للميزانية. بينما تركز الميزانية على الأفق قصير المدى ، يلاحظ أن مشاريع الحكومة الإلكترونية تتطلب أفقًا زمنيًا طويلاً ، ربما يمتد لسنوات عديدة.. للتغلب على هذه القيود المالية ، فإن المكاسب الكبيرة التي نراها في الحكومة الإلكترونية من خلال الإصلاحات الإدارية والمالية ستوفر مصادر تمويل يمكن أن تغطي أو تتجاوز تكاليف الحكومة الإلكترونية. يمكن توفير الوقت والعمل والموارد لتوفير مصدر تمويل مناسب للحكومة الإلكترونية ويكون حلاً للتغلب على الحواجز المالية التي تواجهها الحكومة الإلكترونية ، وسيوفر تطبيق الحكومة الإلكترونية المزيد من الأصول التي يمكن بيعها واستخدامها في الاستثمار في الحكومة الإلكترونية.

المطلب الثاني : المعوقات الامنية.

تتضمن الإدارة الإلكترونية استخدام التكنولوجيا لإدارة المهام الإدارية مثل إدارة المستندات وكشوف المرتبات والاتصالات. ومع ذلك ، تواجه الإدارة الإلكترونية العديد من العقبات الأمنية مثل الوصول غير المصرح به ، وانتهاكات البيانات ، وسرقة الهوية ، والتي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة وسنناقش العقبات الأمنية التي تواجهها الإدارة الإلكترونية ونستكشف بعض الطرق للتخفيف من هذه المخاطر.

تواجه الإدارة الإلكترونية تحديات أمنية مثل الوصول غير المصرح به وخرق البيانات وسرقة الهوية. يحدث الوصول غير المصرح به عندما يصل الفرد إلى نظام دون إذن مناسب. يمكن تحقيق ذلك من خلال القرصنة أو التصيد الاحتيالي أو الهندسة الاجتماعية. يحدث خرق البيانات عند الوصول إلى معلومات حساسة أو سرقتها أو تسريبها. تحدث سرقة الهوية عندما يتم استخدام المعلومات الشخصية للفرد لانتحال هويته لأغراض إجرامية. تشكل هذه الحواجز الأمنية تهديدًا كبيرًا للإدارة الإلكترونية ويمكن أن تؤدي إلى خسارة مالية وإلحاق الضرر بالسمعة والمسؤولية القانونية.[٢١]

يمكن أن يساعد استخدام كلمات مرور قوية والمصادقة متعددة العوامل والتشفير في تقليل مخاطر الأمان. كلمات المرور القوية ضرورية لمنع الوصول غير المصرح به. يجب أن تتكون كلمات المرور من ثمانية أحرف على الأقل وأن تحتوي على أحرف كبيرة وصغيرة وأرقام ورموز. تضيف المصادقة متعددة العوامل طبقة أخرى من الأمان إلى عملية المصادقة من خلال مطالبة المستخدم بتوفير معلومات إضافية ، مثل بصمة الإصبع أو الرمز المرسل إلى الجهاز المحمول. التشفير هو عملية تحويل البيانات الحساسة إلى تنسيق غير قابل للقراءة لمنع الوصول غير المصرح به. يمكن تطبيق التشفير على البيانات التي يتم نقلها والبيانات غير المستقرة.[٢٢]

يعد تدريب الموظفين الكافي وعمليات التدقيق الأمني المنتظمة أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على نظام إدارة إلكتروني آمن. يجب أن يتلقى الموظفون تدريبًا على أهمية الأمن وكيفية التعرف على التهديدات الأمنية والاستجابة لها. يجب إجراء عمليات تدقيق الأمن على أساس منتظم لتحديد نقاط الضعف وتقييم فعالية التدابير الأمنية. يمكن أن تساعد عمليات تدقيق الأمان أيضًا في تحديد مشكلات الامتثال والتأكد من امتثال أنظمة الإدارة الإلكترونية للقوانين واللوائح ذات الصلة.[٢٣]

تواجه الإدارة الإلكترونية عددًا من العقبات الأمنية التي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة. يشكل الوصول غير المصرح به وخرق البيانات وسرقة الهوية تهديدات كبيرة للإدارة الإلكترونية. ومع ذلك ، يمكن أن يساعد استخدام كلمات مرور قوية والمصادقة متعددة العوامل والتشفير في تقليل مخاطر الأمان. يعد تدريب الموظفين الكافي وعمليات التدقيق الأمني المنتظمة أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على نظام إدارة إلكتروني آمن. يجب أن تتخذ المنظمات خطوات استباقية للتأكد من أن أنظمة الإدارة الإلكترونية الخاصة بها آمنة وتتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة.[٢٤]

في حين أن هذه الأنظمة قد أحدثت ثورة في طريقة تقديم الخدمات والوصول إليها ، إلا أنها تشكل أيضًا مخاطر أمنية كبيرة. تعد الهجمات الإلكترونية وخروقات البيانات وسرقة الهوية من أكثر المخاوف الأمنية شيوعًا التي تواجهها الإدارة الإلكترونية وسنوضح هذه المخاطر الأمنية وتستكشف ما يمكن فعله للتخفيف منها.

يعتبر الهجوم الإلكتروني من أهم القضايا الأمنية التي تواجه الإدارة الإلكترونية. يمكن لمجرمي الإنترنت استخدام مجموعة متنوعة من التقنيات ، بما في ذلك البرامج الضارة والتصيد الاحتيالي والهندسة الاجتماعية ، للحصول على وصول غير مصرح به إلى أنظمة الإدارة الإلكترونية. بمجرد دخولهم ، يمكنهم سرقة البيانات الحساسة ، وتعديل البيانات أو إتلافها ، وحتى السيطرة على الأنظمة. يمكن أن تكون عواقب هجوم إلكتروني ناجح على أنظمة الإدارة الإلكترونية كارثية ، تتراوح من الخسارة المالية إلى الأمن القومي.[٢٥]

للتخفيف من مخاطر الهجمات الإلكترونية ، يمكن اتخاذ تدابير مختلفة. واحدة من أكثر الطرق فعالية هي استخدام جدار الحماية. يعمل جدار الحماية كحاجز بين نظامك والإنترنت ، ويمنع الوصول غير المصرح به ويمنع البرامج الضارة من الدخول إلى نظامك. التشفير هو طريقة فعالة أخرى لتأمين أنظمة الإدارة الإلكترونية. يتضمن التشفير تحويل البيانات الحساسة إلى رمز غير قابل للقراءة بدون مفتاح فك التشفير المناسب. هذا يجعل من الصعب جدًا على مجرمي الإنترنت سرقة البيانات أو معالجتها حتى لو تمكنوا من الوصول إلى النظام.[٢٦]

تعد خروقات البيانات مشكلة أمنية رئيسية أخرى تواجه الحكومة الإلكترونية. يحدث خرق البيانات عندما يتم الوصول إلى معلومات حساسة أو سرقتها أو الكشف عنها دون إذن. يمكن أن تحدث انتهاكات البيانات بسبب خطأ بشري أو فشل في النظام أو هجمات ضارة. يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة مثل سرقة الهوية والخسارة المالية والإضرار بسمعة المنظمة.

لتقليل مخاطر خرق البيانات ، يجب تنفيذ بروتوكولات المصادقة المناسبة. تضمن بروتوكولات المصادقة أن الأفراد المصرح لهم فقط يمكنهم الوصول إلى البيانات الحساسة. يمكن تحقيق ذلك باستخدام اسم مستخدم وكلمة مرور أو مصادقة بيومترية أو مصادقة ثنائية. يمكن أيضًا أن تساعد تحديثات وتصحيحات النظام المنتظمة في منع خروقات البيانات عن طريق إصلاح الثغرات الأمنية التي يمكن لمجرمي الإنترنت استغلالها.[٢٧]

سرقة الهوية هي مشكلة أمنية أخرى تواجهها أنظمة الإدارة الإلكترونية. سرقة الهوية هي عملية سرقة المعلومات الشخصية لشخص ما واستخدامها لأغراض احتيالية. غالبًا ما تحتوي أنظمة

الإدارة الإلكترونية على معلومات شخصية حساسة مثل أرقام الضمان الاجتماعي وأرقام بطاقات الائتمان والعناوين. إذا وقعت هذه المعلومات في الأيدي الخطأ ، فيمكن استخدامها لارتكاب أشكال مختلفة من الاحتيال. لتقليل مخاطر سرقة الهوية ، من الضروري تنفيذ إجراءات مصادقة صارمة. يمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام خدمات المصادقة البيومترية والمصادقة الثنائية والتحقق من الهوية. من المهم أيضًا توعية مستخدمي النظام بمخاطر سرقة الهوية وكيفية حماية معلوماتهم الشخصية .[٢٨]

أحدثت أنظمة الإدارة الإلكترونية ثورة في طريقة تقديم الخدمات والوصول إليها. ومع ذلك ، فإنها تشكل أيضًا مخاطر أمنية كبيرة ، مثل الهجمات الإلكترونية وانتهاكات البيانات وسرقة الهوية. يمكن أن تساعد تدابير الأمان المناسبة مثل جدران الحماية والتشفير وبروتوكولات المصادقة والمصادقة في التخفيف من هذه المخاطر. ومع ذلك ، فإن المراقبة والتحديث المستمران مطلوبان لضمان سلامة نظام الإدارة الإلكترونية. من خلال تنفيذ هذه الإجراءات ، يمكن لنظام الإدارة الإلكترونية الاستمرار في تزويد المستخدمين بخدمات فعالة وآمنة.

ناقش القضايا ذات الصلة بالحماية القانونية في الحكومة الإلكترونية. على وجه التحديد ، سنقوم بفحص الإطار القانوني للوصول غير المصرح به ، وخروقات البيانات ، والهجمات الإلكترونية ، والحكومة الإلكترونية ، وأهمية تطوير وتنفيذ تدابير أمنية قوية.[٢٩]

تواجه أنظمة الحكومة الإلكترونية العديد من التحديات الأمنية ، بما في ذلك الوصول غير المصرح به ، وتسرب البيانات ، والهجمات الإلكترونية. يحدث الوصول غير المصرح به عندما يتمكن فرد غير مصرح به من الوصول إلى معلومات حساسة ، مثل بيانات المواطن أو الأنظمة الحكومية. يحدث خرق البيانات عندما يصل المهاجم إلى البيانات دون إذن. تشير الهجمات الإلكترونية إلى الأنشطة الخبيثة التي تهدف إلى تعطيل أو تعطيل أنظمة الحكومة الإلكترونية. يمكن أن تتخذ هذه الهجمات أشكالًا عديدة ، مثل هجمات رفض الخدمة الموزعة (DDoS) أو الإصابة بالبرامج الضارة. يمكن أن تكون عواقب هذه الانتهاكات الأمنية خطيرة ، بما في ذلك سرقة البيانات الحساسة ، وسرقة الهوية ، والخسارة المالية.[٣٠]

يجب أن يعالج الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية المخاوف الأمنية وأن يوفر إرشادات لحماية المعلومات الحساسة. يجب أن تضمن الحكومات امتثال أنظمة الحكومة الإلكترونية للقوانين واللوائح ذات الصلة ، مثل قوانين حماية البيانات وقوانين الأمن السيبراني وقوانين الخصوصية. بالإضافة إلى ذلك ، يجب وضع السياسات والإجراءات لإدارة المخاطر الأمنية والاستجابة للحوادث الأمنية. يجب أن تتضمن هذه السياسات إرشادات للتحكم في الوصول وتشفير البيانات والاستجابة للحوادث. يجب على الحكومات أيضًا مراقبة الامتثال للسياسات الأمنية وإنشاء آليات رقابة لضمان أمن أنظمة الحكومة الإلكترونية.

يعد تطوير إجراءات أمنية قوية وتنفيذها بشكل فعال أمرًا بالغ الأهمية لضمان نجاح مبادرات الحكومة الإلكترونية. يجب على الحكومات الاستثمار في التكنولوجيا الأمنية والموظفين لحماية أنظمة الحكومة الإلكترونية من الانتهاكات الأمنية. يتضمن ذلك تنفيذ جدران الحماية وأنظمة الكشف عن التسلل والوقاية (IDPS) وبرامج مكافحة الفيروسات. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على الحكومة إجراء تقييمات وتدقيقات أمنية منتظمة لاكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب. أخيرًا ، يجب عليهم توفير التدريب للموظفين والمواطنين على أفضل الممارسات الأمنية وتعزيز ثقافة الوعي الأمني.

تقدم مبادرات الحكومة الإلكترونية فوائد كبيرة ، لكنها تواجه أيضًا تحديات أمنية كبيرة. يمكن أن يؤدي الوصول غير المصرح به وخروقات البيانات والهجمات الإلكترونية إلى تعريض أمن أنظمة الحكومة الإلكترونية للخطر. لمواجهة هذه التحديات ، يجب على الحكومات تطوير الأطر القانونية للحكومة الإلكترونية التي توفر مبادئ توجيهية لحماية المعلومات الحساسة. يجب عليهم أيضًا الاستثمار في التكنولوجيا الأمنية والأفراد ، وتعزيز ثقافة الوعي الأمني. من خلال القيام بذلك ، يمكنهم ضمان نجاح مبادرات الحكومة الإلكترونية وتزويد المواطنين بخدمات عامة آمنة وفعالة وشفافة .[٣١]

الهوامش:

[1] محمد، رضية آدم ، الإدارة الإلكترونية بين الطموحات والمحاذير. المؤتمر العلمي الأول للإدارة الإلكترونية في المجتمع الجماهيري. طرابلس، ٢٠١٠ ص١٢٣

[2] جواد، شوقي.، أبو زيد، محمد خير،الأبعاد المستقبلية للحكومة الإلكترونية في الأردن: متطلبات النجاح. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٣ ، العدد ٣، ٢٠٠٧، ص ٩٩ .

[3] خالص، مريم، الحكومة الإلكترونية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣، ص ٦٦ .

[4] الطراونة، دانا، أثر متطلبات الحكومة الإلكترونية المتمثلة على الخدمات الإلكترونية في دوائر الأحوال المدنية والجوازات في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، ٢٠١٩،ص ٣٤

[5] عبدالغني، محمد، الحكومة الإلكترونية في مصر: الفرص والتحديات .التنمية الإدارية: الجهاز المركزي المصري للتنظيم والإدارة، ٢٠١٣، ص ٤٥ .

[6] صفية بنت عبد الله احمد بخيت، ضبط الجودة ومعايير أداء الحكومة الالكترونية، بحوث وأوراق عمل مؤتمر "امن المعلومات والحكومة الالكترونية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٠.. ص١٤٨-١٤٩.

[7] يحيى بابعير، الفساد الإداري وغياب الشفافية والأمن المعلوماتي تحديات في وجه الحكومة الالكترونية، المجلة الرقمية، العدد الثاني عشر، ١٤٢٤هـ .،ص٢٣.

[8] حمد، نهلة كمال الدين، العوامل المؤثرة على تطبيق الحكومة الإلكترونية: دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم السودان .مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات: المركز القومي للبحوث، ٢٠٢٠، ص ٤٣ . – الخرطوم

[9] الخالدي، محمد محمود، التكنولوجيا الإلكترونية ، عمان: كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

[10] مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ٢٠١٣ ،ص ٤٥٥.

[11] احمد عبد الونيس و مدحت ايوب، اقتصاد المعرفة، ٢٠٠٦، مركز الدراسات وبجوث الدول النامية، القاهرة ص ١٣٥.

[١٢] مريم خالص حسين، مصدر سابق ، ص٤٥٧

[١٣] ايمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية، مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠ – ٢١.

[١٤] مريم خالص حسين، مصدر سابق ، ص٤٦٠

[١٥] ايمان عبد المحسن زكي، مصدر سابق، ص ٦١

[١٦] ايمان عبد المحسن زكي، مصدر سابق، ص ٦٦

[١٧] فهد بن ناصر العبود، الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ، مكتبة فهد الوطنيةالرياض، ص ١٢٠

[١٨] سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، ٢٠٠٩ ، ص ٣٠٩

[١٩] عاشور طارق، مقاربة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم وتعزيز تنافسية وكفاءة المنظمات الحكومية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ٠١ / ٢٠١١ ، ٢٠١٢، ص ١١

[٢٠] إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق، ص ٢٥

[٢١] ايمان عبد المحسن زكي، مصدر سابق، ص ٩٨

[٢٢] محمد قاسم القريوتي، مقدمة في الإدارة العامة، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٦ ،ص ٢٩٤.

[٢٣] محمد قاسم القريوتي، مصدر سابق ، ص٢٩٨

[٢٤] محمد خليل أبو زلطة، زياد عبد الكريم القاضي، مدخل إلى التجارة الإلكترونية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ ،ص ٢٤.

[٢٥] ايمان عبد المحسن زكي، مصدر سابق، ص ٦٦

[٢٦] إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق ، ص ٦٨.

[27] بلعربي عبد القادر، مصدر سابق بلعربي عبد القادر، لعرج مجاهد نسيمة، مغبر فاطمة الزهراء، تحديات التحول الي الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ٣٤/٣١ مارس ١١٣١ ،الجزائر: المركز الجامعي خميس مليانة.، ص ٥٦ .

[٢٨] محمد عثمان الفيتوري ابو مهارة، مقومات ومعوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية، تجارب عربية وعالمية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / بني وليد، ص ٦.

[٢٩] يمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق، ص ٢٥.

[٣٠] علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية management E ، –الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩ ، ص ٨٧.

[٣١] محمد قاسم القريوتي، مصدر سابق ، ص٢٩٩.

المصادر والمراجع

١. احمد عبد الونيس و مدحت ايوب، اقتصاد المعرفة، ٢٠٠٦، مركز الدراسات وبجوث الدول النامية، القاهرة ص ١٣٥.
٢. ايمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية، مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٩
٣. بلعربي عبد القادر، لعرج مجاهد نسيمة، مغبر فاطمة الزهراء، تحديات التحول الي الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ٣٤/٣١ مارس ١١٣١ ،الجزائر: المركز الجامعي خميس مليانة.
٤. جواد، شوقي.، أبو زيد، محمد خير،الأبعاد المستقبلية للحكومة الإلكترونية في الأردن: متطلبات النجاح. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٣ ، العدد ٣، ٢٠٠٧، ص ٩٩ .
٥. حمد، نهلة كمال الدين، العوامل المؤثرة على تطبيق الحكومة الإلكترونية: دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم الخرطوم - السودان .مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات: المركز القومي للبحوث، ٢٠٢٠، ص ٤٣ .
٦. خالص، مريم، الحكومة الإلكترونية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣، ص ٦٦ ٣ الطراونة، دانا، أثر متطلبات الحكومة الإلكترونية المتمثلة على الخدمات الإلكترونية في دوائر الأحوال المدنية والجوازات في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، ٢٠١٩، ٢ ٣٤ .
٧. سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، ٢٠٠٩
٨. الشبلي، هيثم محمود؛ النسور، مروان محمد، إدارة المنشآت المعاصرة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩،
٩. عاشور طارق، مقاربة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم وتعزيز تنافسية وكفاءة المنظمات ٩ الحكومية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ٠١ / ٢٠١١ ، ٢٠١٢
١٠. عبدالغني، محمد، الحكومة الإلكترونية في مصر: الفرص والتحديات .التنمية الإدارية: الجهاز المركزي المصري للتنظيم والإدارة، ٢٠١٣، ص ٤٥ .
١١. علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية management E ، -الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩
١٢. فهد بن ناصر العبود، الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ، مكتبة فهد الوطنيةالرياض.
١٣. محمد خليل أبو زلطة، زياد عبد الكريم القاضي، مدخل إلى التجارة الإلكترونية، مكتبة المجتمع ١٦ العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩
١٤. محمد عثمان الفيتوري ابو مهارة، مقومات ومعوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية، تجارب عربية وعالمية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / بني وليد
١٥. محمد، رضية آدم ، الإدارة الإلكترونية بين الطموحات والمحاذير. المؤتمر العلمي الأول للإدارة الإلكترونية في المجتمع الجماهيري. طرابلس، ٢٠١٠ .

١٦. يحيى بابعير، الفساد الإداري وغياب الشفافية والأمن المعلوماتي تحديات في وجه الحكومة الالكترونية، المجلة الرقمية،العدد الثاني عشر، ١٤٢٤هـ .

[١٧] ينظر في ذلك: د. صفية بنت عبد الله احمد بخيت، ضبط الجودة ومعايير أداء الحكومة الالكترونية، بحوث وأوراق عمل مؤتمر "امن المعلومات والحكومة الالكترونية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٠. ص١٤٨-١٤٩.